والاستثمارات الكهربائية بواسطة مياهها، ليصل الى اطلاق يد الحركة الصهيونية في التحكم بمستقبل المياه العربية في فلسطين وشرق الاردن بموجب نصوص المادة ١١ مكرر في القانون السابق، حيث لا يحق للعرب اقامة مشاريع انمائية واستثمارية تعتمد على مياه الاردن واليرموك الا بعد موافقة الصهيونيين على ذلك.

كما اكدت المادة ١١ حق الشركة في استخدام كل موارد الماء على جانبي نهر الاردن لتوليد الكهرباء، واعطى الشركة الحق في الحصول على الماء من الجداول التي تلحق بالأرض في اي وقت تحتاج اليه، على ان تقدم التعويض فقط عن الاضرار التي تلحق بالأرض التي كانت تسقى وقت منع الماء. وهذا معناه ان الشركة كانت تتحكم بمستقبل فلسطين، وتمنع اي تطور صناعي او زراعي لانها احتكرت توليد الطاقة الكهربائية، واصبحت المياه محرمة على اصحابها العرب، لأن الشركة تستخدم كل موارد الماء على جانبي نهر الاردن لتوليد الكهرباء(٢٩).

وكانت حكومة الانتداب ترفض جميع الانتقادات العربية للمشروع والآثار السلبية التي سيحدثها على واقع الزراعة والفلاحين الفلسطينيين، وتصر، في ذات الوقت، على أن «هذا المشروع من بين العوامل التي تساعد على رقي وتقدم المنطقة»(٣٠). وحتى الاضرار التي الحقها المشروع بالفلاحين الذين يقيمون حول بحيرة طبريا، بسبب انخفاض مستوى مياه البحيرة، نتيجة اقامة مشاريع خاصة بالمشروع عليها، أرجع كنليف ليستر وزير المستعمرات البريطاني مردها، يوم ١٩٣٤/٦/٢٥، الى الظروف الطبيعية(٣١).

امتيازات منطقة الحولة

تقع ارض الحولة في اقصى الشمال بجوار الحد الفاصل بين سوريا وفلسطين مباشرة، وتشكل قطعة مثلثة الشكل تبلغ مساحتها حوالي ٤٤ ميلاً مربعاً أي ما يعادل ٢٣٧ الف دونم، من بينها حوالي ١٩ الف دونم اراضي جبلية تقع في اقصى الشمال وتمتد حتى حدود سوريا ولبنان. وتعتبر الاراضي المنخفضة في منطقة الحولة والتي تبلغ مساحتها ٢١٨ الف دونم من اجود اراضي فلسطين، وذلك لأنها، في معظمها، أراض قابلة للري وفق برنامج زراعي تطويري، نظرا لتدفق المياه اليها من نهر الحاصباني وانهر صغيرة اخرى تلتقي جميعها على بعد ١٤ كيلومتراً شمالي بحيرة الحولة، حيث تشكل نهر الاردن الذي ينحدر جنوباً الى بحيرة الحولة، فبحيرة طبريا، ثم يخترق الغور من اقصاه الشمالي الى اقصاه الجنوبي حيث يصب في البحر الميت.

وبسبب الطبيعة الجغرافية للمنطقة التي تعيق مجرى نهر الاردن، تفيض مياه النهر، على الاخص شتاء، على ضفتيه، وتترك، مشكلة مستنقعاً تزداد مساحة رقعته سنة بعد اخرى. وقد وصلت مساحته سنة ١٩٦٣ إلى حوالي ٥٧ الف دونم. وكان هذا المستنقع، الذي تنبت فيه الاعشاب البرية، وتلفه كالسوار اوراق نبات الحلفا، موطناً للأمراض، وخصوصاً الملاريا التي كانت تهدد حياة الكثيرين من سكان القرى الفلسطينية وعشائر القبائل في تلك المنطقة.

وفي حزيران (يونيو) ١٩١٤ حيث كانت الحكومة التركية بيد «الائتلافيين»، الذين كانوا يجنحون الى مراضاة العرب، كان محمد عمر بيهم وسليم علي سلام ورفاق لهما أعضاء في الحركة الاصلاحية البيروتية، فمنحتهم وميشيل سرسق امتيازاً بتجفيف هذه الاراضي واحيائها لمدة معينة، على ان يقوموا بتوزيعها على الفلاحين ببدل معقول(٣٢).